

خطة وزير الطاقة لـ «انتقاد الكهرباء»

جرى تلزيمة فعلياً بقيمة 360 مليون يورو، ولم ينفذ لأنه لم تُذكر فيه الضريبة على القيمة المضافة، ولم يُعرف من يتحمل كلفتها البالغة 36 مليون يورو، وعقد آخر لتشغيل معمل الجية والزوق الجديد، اللذين أنجزا في مطلع عام 2016، ولم يجر تشغيلهما بسبب الخلاف على الجهة التي فازت بعقد الصيانة والتشغيل، علماً بأن تشغيلهما كان سيضيف 3 ساعات تغذية إضافية منذ عام تقريباً، فضلاً عن عقد سقط سهواً في مجلس الإنماء والإعمار لتلزيمة إعادة تأهيل معمل الزوق المتهاك... وإلى جانب ذلك، تراكمت مشاكل نقل الكهرباء وتوزيعها وجباية الفواتير الملزمة لشركات مقدمي الخدمات، تجربة كانت «منتجة» للمشاكل ومكلفة للخزينة، أما اليوم، فإن الإصرار على استكمال هذه التجربة يأتي انطلاقاً من ارتعاش حدة الطلب بسبب «النازحين من سوريا والتوقعات بأن يبلغ عدد السياح أكثر من 1.5 مليون في صيف 2017 بعد زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون

بدل الباخرتين، سيصبح لدينا أربع، وبدل المعامل الأربعة، التي تأخر إنشاؤها في عهد الوزيرين جبران باسيل وارتور نظريان، سيكون لدينا جزئية من معامل إنتاج الكهرباء التي تعمل بواسطة الغاز، ويفترض أن تغذّي من الخط الساحلي الثامن في أدرج إحدى اللجان النيابية، وبدل التعرّف المدعومة، سيصبح لدينا تعرفّة أعلى تتيح لنا الاستغناء عن مولدات الكهرباء وتغطية كلفة البواخر! هذه هي بنود خطة وزير الطاقة سيزار أبي خليل «الإنقاذية لصيف 2017»، التي رفعها إلى مجلس الوزراء، هي باختصار خطة لإعادة إحياء ورقة سياسة القطاع، التي أقرت في عام 2010، ثم تعرضت لنكسات متتالية أدت إلى دخولها «الكوما»، خلال السنوات الماضية، كانت مناقصات المعامل محور تجاذب بين وزارتي الطاقة والمياه والمال، تجاذب كان يمكن تجاوزه ومعالجته، لكنه كان تجاذباً سياسياً استغلّ ثغرات في المناقصات والعقود بدلاً من أن يعالجها، هناك عقدٌ لإنشاء معمل جديد في دير عمار،

محمد وهبة

1000 ميغاوات إضافية عبر القطاع الخاص

وتبين أن أفضل ثلاثة مواقع بالترتيب هي: الزهراني وسلعانا، والدامور، «وتقرر الخزي بأول موقعين مباشرة».

تقول الخطة إن هذه الإجراءات لم تنفذ بعد رغم أن وزارة الطاقة طلبت من وزارة المال تأمين الأموال اللازمة لشراء خدمات Transaction Advisor، إذ أن وزارة المال طلبت مراجعة شروط الكفالة والكلفة الفعلية للعقود مع مؤسسة التمويل الدولية «ولم يتم بعد التوافق على تكليف مؤسسة التمويل الدولية للقيام بالمهام المطلوبة».

المحور الثاني: معاملة بقدرة 1000 ميغاوات

يستند هذا المحور إلى ورقة سياسة قطاع الكهرباء التي أقرها مجلس الوزراء والتي لحظت وحدات إضافية لتوليد الكهرباء بقدرة 1500 ميغاوات وفق نظام IPP، يومها كلفت شركة Mott MacDonald بوضع خريطة طريق تتضمن الجدوى

ساعة بما فيها التشغيل والصيانة وتنفيذ كاسر للموج، وأشغال ربط البواخر على شبكة 220 كيلوفولت، وتقوية قدرة الشبكة على استيعاب وتصريف الطاقة الإضافية من خلال خمس محطات نقالة وإنشاء خزانات عائمة للوقود.

الأثر المالي

تقول الخطة إن كلفة الفيول والتشغيل والصيانة، وفق عرض «كارباورشيب»، تبلغ 848,2 مليون دولار سنوياً، علماً بأن كلفة الكيلوات ساعة من الباخرتين مقدرة بنحو 13,04 سنت مقارنة مع 12,89 سنت للمعامل الحالية في لبنان، وهذا السعر محسوب على أساس سعر برمبل النفط بقيمة 60 دولاراً، كما ورد في ميزانية مؤسسة كهرباء لبنان لعام 2017.

وبالمقارنة، فإن كلفة الفيول والتشغيل والصيانة في معمل الذوق والجية الجديد، تبلغ 200,4 مليون دولار سنوياً، أي أن كلفة الكيلوات ساعة تبلغ 9,19 سنت على أساس سعر برمبل النفط بقيمة 60 دولاراً.

وبالتالي، فإن كلفة الطاقة الإضافية المتوقع توليدها من استئجار الباخرتين، وبدء تشغيل المعملين الجديدين في الذوق والجية، تبلغ 1048,6 مليون دولار، لينخفض سعر الكيلوات ساعة إلى 12,55 سنت، علماً بأن هذه الطاقة الإضافية تمثل 56,8% من مجمل الطاقة المنتجة.

7 ساعات تغذية إضافية الهدف من الاستئجار هو زيادة التغذية بالتيار الكهربائي، من معدل وسطي يبلغ اليوم 12 ساعة يومياً على مدار السنة مع تفاوت بحسب الفصول إذ تتدنّى في فصل الصيف مع ارتفاع الطلب على الطاقة، إلى 19 ساعة يومياً، علماً بأن استئجار الباخرتين سيرفع كمية الطاقة المنتجة بنسبة 42,5%، أو ما يعادل سبع ساعات تغذية إضافية. وتتوقع الوزارة أن تنتج كمية إضافية من معمل الذوق والجية الجديدين بقدرة 272 ميغاوات، أو ما يوازي 14,3% من الكمية المنتجة، أي ما يعادل 3 ساعات تغذية إضافية، وهو ما يتيح التخلي عن الباخرتين «فاطمة غول» و«أورهان بيه» في أواخر 2018، على أن يتزامن هذا الأمر أيضاً مع بدء إنشاء 8 معامل جديدة بقدرة 500 ميغاوات لكل واحد منها، اعتباراً من 2020 في دير عمار والذوق والجية وسلعانا والزهراني ومناطق غير مسماة أيضاً.

التي يستأجر منها لبنان حالياً باخرتي كهرباء هما «فاطمة غول» و«أورهان بيه». الخطة تقضي بأن يستأجر لبنان باخرتين إضافيتين بقدرة 470 ميغاوات للأولى، وبقدرة 420 ميغاوات للثانية، على أن تكون كمية الطاقة المتعاقد عليها بنسبة 90% من القدرة الإجمالية، أي ما يوازي 800 ميغاوات، مدة العقد، كما وردت في العرض، محدّدة بخمس سنوات على أن يتم ربط الباخرة الأولى على شبكة الكهرباء في نهاية أيار 2017، والثانية في نهاية آب 2017. أما كلفة استئجار الباخرتين، فتبلغ 5,80 سنت لكل كيلوات

يقترح وزير الطاقة سيزار أبي خليل، خطة إنقاذية لقطاع الكهرباء لصيف 2017 تتضمن خمسة محاور: استئجار باخرتين لتوليد الطاقة الكهربائية، زيادة تعرفّة الكهرباء، إنشاء معامل بقدرة 1000 ميغاوات بالتعاون مع القطاع الخاص، إنشاء معامل طاقة فوتوفولتية بقدرة 1000 ميغاوات، إنشاء محطات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال.

المحور الأول: استئجار بواخر لـ 5 سنوات

يستند هذا المحور إلى عرض مقدم من الشركة التركية «كارباورشيب»،

الأولويات: خفض الدعم اعتباراً من تموز

تتضمن خطة وزير الطاقة الإنقاذية للكهرباء خريطة طريقة توضح الأولويات على النحو الآتي:

- إقرار الخطة الإنقاذية بكل بنودها، وخاصة التعديلات التي تقدمت بها شركة Karpowership على العقد الحالي قبل نهاية شهر آذار 2017، والسماح للشركة المذكورة بتنفيذ الأشغال والأعمال المطلوبة، على أن تستكمل الإجراءات اللازمة للاستحصال على التراخيص والمراسيم المتوجبة بشكل لاحق، وعلى سبيل التسوية، بغية إنجاز الأعمال البحرية والكهربائية المطلوبة وإتمامها في الموعد المحدد.

- مساعدة كهرباء لبنان لدفع المستحقات التي ستترتب عليها في عام 2017، والبالغة 726,75 مليار ليرة لبنانية، 585,3 مليار ليرة لبنانية لتشغيل الباخرتين الجديدين اللتين ستوضعان بالخدمة تبعاً، بدءاً من شهر حزيران 2017 و141,45 مليار ليرة لبنانية للدفعة الأولى. يتوقع أن تجني كهرباء لبنان هذا المبلغ من زيادة التعرّف خلال عام 2018، وحينها تستطيع إرجاع المبلغ.

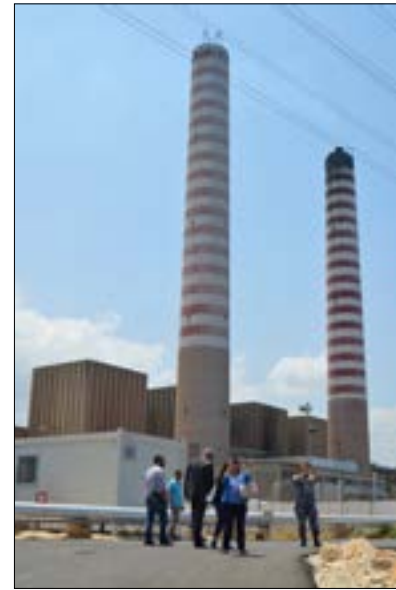
- تكليف الاستشاري Poten & Partners إجراء الأعمال المتوقع تنفيذها لإنجاز مشروع الـ FSRU (محطات الغاز المسال).

- الطلب من شركة Imeg/ACE إعادة التحقق من الدراسة التي أعدتها لإنشاء خط غاز ساحلي بقطر 36 بوصة ويطول إجمالي 177 كلم لجهة الكلفة التقديرية لكل قسم (طرابلس، سلعانا، الذوق، الجية، الزهراني وصور).

- الموافقة على العرض المقدم من شركة Growth Holding وتفويض وزارة الطاقة والمياه بالتفاوض مع التحالف المعارض على الكلفة المقترحة ودراسة عدد المشاريع المقترحة مع أو بدون تخزين للطاقة.

- الموافقة على اقتراح تعديل التعرّف كما ورد في هذا التقرير وذلك بدءاً من 2017/7/1.

- اتخاذ إجراءات سريعة لتعيين استشاري عالمي للقيام بمهام الـ "Transaction Advisor".



الخطة لا تتضمن التلزيمة بواسطة مناقصة أو استئجار عروض بك عرضين من شركتين

الفنية والاقتصادية والقانونية، وقد خلصت الشركة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لتعيين استشاري عالمي للقيام بمهام Transaction Advisor، لوضع دراسات الجدوى التفصيلية وتحضير دفاتر الشروط ودليل إجراءات الشراء والمفاوضات وإبرام الصفقات. كذلك، تضمنت التوصيات ضرورة تطوير إطار قانوني «يتمتع بالليونة ويكون نموذجاً استراتيجياً يمكن تكراره في المستقبل مما يجعله جذاباً للقطاع الخاص والمتمولين».

وبحسب الخطة، فإن الشركة تحدثت عن ضرورة «تحديد أهداف استراتيجية للتعرّف المقبولة والكلفة الدنيا للطاقة المنتجة»، وأن تكون محطات الكهرباء المنوي إنشاؤها «تعمل على نوعي من الوقود، الفيول الثقيل والغاز»، على أن تكون المحركات العكسية هي تقنية الإنتاج الأفضل في حال اعتماد الفيول كوقود أولي، وأن تكون العنققات الغازية عاملة بالدارة المركبة إذا اعتمد على الغاز كوقود أولي. واستبعدت الشركة الإنتاج الحراري البخاري التقليدي، لأن «كلفته ومردوبيته هي أدنى من الحاليين».

ودرست الشركة نحو تسعة مواقع ممكنة لإنشاء المعامل في دير عمار، سلعانا، الزهراني، الدامور، شكا، شبريحا، كسارة، صور، الحريشة،

المحور الثالث: محطات الغاز الطبيعي

تنطلق خطة وزير الطاقة من نقطة أساسية وهي أن اللجنة الوزارية التي شكلت لدراسة نتائج استئجار العرض لإنشاء محطة استيراد الغاز الطبيعي المسال، في موقع البداوي، لم تتوصل إلى قرار نهائي، وأن الوزارة استكملت دراسات على مواقع محتملة كان الاستشاري لحظها في دراسته وهي الزهراني وسلعانا. وبحسب دراسات الوزارة، فقد تبين أن هناك حسناً عدة لموقعي سلعانا والزهراني منها عمق المياه، والموقع الجغرافي، والمساحات الكافية التي يمكن استغلالها لإنشاء معامل توليد طاقة وفق IPP بقدرة 1000 ميغاوات تعتمد على الغاز الطبيعي في معظمها بكلفة صفر على الدولة اللبنانية كون الدولة تستأجر خدمات المحطات عبر إضافة رسم يحدّد حسب الكمية المنوي تغويزها (إنتاج غاز قابل للاحتراق من مواد تحتوي في تركيبها على عنصر الكربون).

لكن هناك خاصية لكل من المعملين على الشكل الآتي:

- بالنسبة إلى سلعانا هناك فضلاً عن إمكانية لتزويد معمل الذوق بالغاز عبر خط ساحلي بين المنطقتين بكلفة 70 مليون دولار، ما يتيح للمعمل تحقيق وفر في فاتورته النفطية بأكثر من 50 مليون دولار استناداً إلى سعر برمبل النفط بقيمة 50 دولاراً. كذلك تشير الدراسة إلى أن موقع سلعانا حيث هناك محطة تغويز عائمة، يتيح للمرافق الصناعية في المنطقة الاستفادة من وجود طاقة متدنية الكلفة.

- بالنسبة إلى الزهراني، هناك إمكانية لاستفادة معمل الزهراني بتشغيله على الغاز الطبيعي، وربط معمل الجية الجديد بقدرة 72